مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 93 (من 22 إلى 29 نوفمبر 2014)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

أفغانستان والجلسة الثامنة عشرة لمنظمة سارك

- الخلفية 3
- الأعضاء والمراقبون 4
- مجالات التعاون بين دول المنظمة 4
- جلسة سارك وظلال الخلافات الهندية الباكستانية 5
- علاقات أفغانستان مع دول المنظمة 6
- "لا نريد حربا توكيلية في أفغانستان" 6

الاتفاقية الأمنية مع أمريكا ومستقبل السلام الأفغاني

- حملة لصالح الاتفاقية في البرلمان 8
- قرار أوباما الأخير 9
- دوافع الحرب ومستقبل السلام 10
- برنامج الرئيس للسلام 10

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، مناقشة الجلسة الثامنة عشر لمنظمة سارك، مع خلفيتها وعضوية أفغانستان فيها، كما ننافش تمديد أوباما المهلة القتالية لقواتها نقضا للاتفاقية الأمنية بين البلدين من جهة ومن جهة أخرى نناقش تصويب البرلمان الأفغاني لهذه الاتفاقية.

شارك الرئيس الأفغاني أشرف غني نيابة عن أفغانستان في جلسة منظمة سارك المنعقدة في العاصمة النيبالية كاتماندو، وحاول فيها تحسين العلاقة مع دول المنظمة، ووضح موقفه تجاه باكستان والهند مباشرة وقال إنه لا يسمح لحرب توكيلية في بلده. فبالنظر إلى خلفية منظمة سارك إلى أين تتجه المنظمة؟ وبشكل عام عمّ أسفرت الجلسة الثامنة عشر لهذه المنظمة لأفغانستان ولبقية الدول؟

وتزامنا مع جلسة المنظمة قام البرلمان الأفغاني بتصويب الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان من دون أي دراسة دقيقة، وكشفت من جهة أخرى وسائل الإعلام الأمريكية أن أوباما مدد المهلة القتالية لقواتها في أفغانستان إلى بعد 2015م. فإلى أين تتجه الأوضاع الأمنية في أفغانستان بعد تصويب البرلمان الاتفاقية وبعد تمديد أوباما مهلة بقاء قواتها في أفغانستان؟ كل هذه الأمور تتناولها الورقة بحثا وتحليلا ومناقشة بتفاصيل آتية:

أفغانستان والجلسة الثامنة عشرة لمنظمة سارك

انعقدت الجلسة الثامنة عشرة لمنظمة سارك أي (اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي)، خلال يومين في العاصمة النيبالية كاتماندو والتي انتهت في 28 من نومبر/كانول الأول. وتكون أفغانستان من آخير أعضاء المنظمة وتمر على عضويتها سبع سنوات.

شارك في هذه الجلسة نيابة عن أفغانستان الرئيس الأفغاني أشرف غني والتقى على هامشها مع رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة.

الخلفية

تعتبر سارك منظمة إقليمية ذات أهمية ورابطا قويا للتقارب الاقتصادي بين دول جنوب آسيا. وجرت المحاولات لتأسيس هذه المنظمة ثلاث مرات (في أعوام 1947م، و1950م، و1954م)، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل، ولكن بعد انفصال بنغلاديش من باكستان، أظهر الرئيس البنغالي ضياء الرحمن أثناء زيارته إلى الهند رغبته في تكامل اقتصادي بين دول جنوب آسيا.

وعندها لقيت محاولة ضياء الرحن ترحيبا حارا من قبل دول جنوب آسيا[1]، إلا أن الهند وباكستان كانتا تحسان بريبة في الأمر. وقلقت الهند أن تجتمع معها عبر هذه المنظمة دول صغيرة فيما أقلق باكستان أن تكون الهند وراء كل المحاولات لتجد طريقا نحو جميع أسواق جنوب آسيا وأن تعززها دورها في المنطقة.

[1] نيبال، وسريلانكا، وبوتان، ومالديف، وبنغلاديش.

وأخيرا ورغم كل ذلك، انعقدت أولى جلسات منظمة سارك، عام 1985 وأخذ حلم التقارب الاقتصادي بين دول جنوب آسيا تتحقق شيئا فشيئا.

وتقع أفغانستان حيث يعتبر جزء منها من آسيا الوسطى وجزء آخر من آسيا الجنوبية وجزء آخر من الشرق الأوسط. أثناء انضمام أفغانستان إلى سارك اشتد الجدال بأن أفغانستان تتعلق بآسيا الوسطى ولا يمكنها الانضمام إلى سارك، ولكن المنظمة وفي الجلسة الثالثة عشرة منها عام 2005م، اعتبرت أفغانستان من دول جنوب آسيا، وحصلت على عضوية المنظمة عام 2007م، في جلسة سارك المنعقدة في دلهي الجديدة.

الأعضاء والمراقبون

لهذه المنظمة ثمانية أعضاء وهي أفغانستان، وباكستان، والهند، وسريلانكا، وبنغلاديش، وبوتان، ومالديف، ونيبال. وهناك دول مراقبة لهذه المنظمة كأمريكا، واليابان، والصين، وإيران، والاتحاد الأوروبيّ، وأستراليا، وماريتيوس، وكوريا الجنوبية.

يبدو أن ميانمار تقترب من عضوية المنظمة كما تم اقتراح دول تركيا وأفريقا الجنوبية وروسيا لعضوية المراقبة.

مجالات التعاون بين دول المنظمة:

- تحسين مستوى المعيشة لدى سكان جنوب آسيا.
- تسريع عجلة الرقي الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي والرقي الثقافي.
- إحداث التكافل بين دول جنوب آسيا.
- التعاون المشترك بين دول المنظمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني والعلمي.
- تعزيز التعاون مع الدول الصاعدة.
- التعاون الدولي حسب المصالح المشتركة.

وتواجه دول المنظمة شحا في مجال الكهرباء تشكل لبعضها تحديا كبيرا، ولذلك تم في اليوم الأخير من الجلسة توقيع اتفاقية ولكن اتفاقيات أخرى في مجال النقل والتجارة لم يتم توقيعها بسبب الخلافات الموجودة بين الهند وباكستان.

وتكمن أهمية هذه الاتفاقيات لأن هذه المنظمة تم تأسيسها من أجل الرقي الاقتصادي والتقارب التجاري في المنطقة وفي حال استمرار الخلافات الهندية الباكستانية قد تواجه المنظمة فشلا ذريعا.

جلسة سارك وظلال الخلافات الهندية الباكستانية

رغم اعتبار سارك منظمة غير نشيطة حتى السنوات القريبة الماضية، ولكن بعد وصول ناريندرا مودي إلى سدة الحكم في الهند، دعى مودي رؤساء دول المنظمة ومعهم نواز شريف رئيس وزراء باكستان، إلى حفل تنصيبه، وهدف بذلك تنشيط المنظمة. وعندما التقى السفير الباكستاني مع زعماء كشمير باءت محاولة مودي للفشل. وازدادت الفجوة بعدها بين الهند وباكستان على إثر اشتباكات حدودية بين البلدين، وأخيرا أثرت هذه الخلافات سلبا على الجلسة الأخيرة للمنظمة.

أسست المنظمة من أجل تكامل اقتصادي، ويتم رفض بعض الاقتراحات بسبب خلافات الهند وباكستان. وفي البرنامج الطويل لتأسيس (سارك) كانت المنافسة ظاهرة بين باكستان والهند (القوتين النوويتين)، وبناءً على هذه الخلافات لم تشارك باكستان في الجلسة المنعقدة للمنظمة عام 2012م، في الهند.

ويبقى العامل الأبرز في تخلف (سارك) عن قمة (آسيان)، أو (الاتحاد الأوربيّ)، هي الخلافات الموجودة بين الهند وباكستان، وتحتاج المنظمة لعلاقات جيدة بين هاتين الدولتين لتكمل مسيرتها نحو رقي شامل لأعضائها. وفي حال استمرار الخلافات بين باكستان والهند لن تصل المنظمة إلى أهدافها.

في الجلسة الأخيرة للمنظمة كان من المقرر توقيع بعض الاتفاقيات، إلا أن العلاقات الهندية الباكستانية المتدهورة أجّلت توقيعها إلى ثلاثة شهور أخرى.

علاقات أفغانستان مع دول المنظمة

انشغل الرئيس الأفغاني في الجلسة الثامنة عشرة للمنظمة بتحسين العلاقات مع دول المنظمة. التقى فيها مع رؤساء الوزراء لدول بنغلاديش، والهند، وبوتان، كما التقى مع الرئيس السريلانكي، ورئيس مالديف.

وكانت أبرز اللقاءات ذلك الذي جرى مع رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، وحسب وسائل الإعلام الهندية استمع مودي بدقة إلى حديث أشرف غني ومقترحاته بشأن إحلال السلام في أفغانستان.

وبدوره وعد مودي للرئيس الأفغاني بدعمه وأضاف أن الهند لا تترك أفغانستان، واقترح على الرئيس أشرف غني زيارة الهند التي قد تأتي في الشهر الأول من العام الميلادي الجديد حسب بعض المصادر المؤثقة.

"لا نريد حربا توكيلية في أفغانستان"

أفغانستان منذ سبعينيات القرن الماض، وبالذات منذ التسعينيات أصبحت ميدانا للحرب التوكيلية بين الهند وباكستان. في التسعينيات أيّدت باكستان حركة طالبان كما أيّدت الهند تحالف الشمال. وهذه المنافسة أضافت وقودا للحرب الأهلية في أفغانستان. ولكن بعد أحداث سبتمبر/أيلول 2001م، أصبح الموقف الهندي تجاه أفغانستان إيجابيا إلى حد ما ووصل دعمها المادي لأفغانستان ملياريْ دولار تقريبا، وشرعت في مشارع كثيرة وبنت لنفسها مكانة في عقول الأفغان.

وأما باكستان في هذه الفترة كانت مترددة وطلبت بمشاركة حركة طالبان في مؤتمر بن وأقلقها دخول تحالف الشمال إلى كابول، وإلى جانب ذلك تحدثت عن دعم حكومة كرزاي أيضا.

وإبان حكم كرزاي كانت العلاقات الباكستانية الأفغانية متقلبة جدا، واتهمت كابول إسلام آباد بنهج السياسة المزدوجة، فهي تتعهد بالتعاون من جهة وتدعم طالبان من جهة أخرى. كما وأحس الجانب الباكستاني بقلق شديد بشأن علاقات كابول مع دلهي وخاصة بعد توقيع الاتفاقي الاستراتيجية بين الهند وباكستان وطلب حامد كرزاي من الهند بيع أسلحة ثقيلة لأفغانستان، رأت باكستان إلى كل ذلك تصاعدا للقوة الهندية في أفغانستان وأقلقها أن تُستخدم كابول ضد باكستان.

وبعد وصول أشرف غني إلى سدة الحكم في أفغانستان، رأى الطرفان أن فرصة كبيرة لتحسين العلاقات قد سنحت، ولكن بعد زيارة أشرف غني إلى باكستان أبدى سرتاج عزيز مستشار الأمن الوطني الباكستاني تصريحات أثارت شكوكا لدى الأفغان من نوع جديد للإزدواجية في السياسة الباكستانية، مع أنه وضح تصريحات بطريقة أو بأخرى.

بعد تصريحات سرتاج عزيز، قال برويز مشرف الرئيس الباكستاني الأسبق ورئيس أركان الجيش الباكستاني سابقا، إن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان تتبعها حرب توكيلية بين الهند وباكستان. وفي ردة فعل لهذا التصريح سبق حامد كرزاي الرئيس الأفغاني السابق الجميع، وقال إن كابول لا تسمح أن تصبح أرض أفغانستان ميدانا للحرب التوكيلية بين الهند وباكستان.

وأبدى أشرف غني تصريحا بهذا الشأن، ولكن في جلسة منظمة سارك ليصل موقفه مباشرة إلى الدولتين (باكستان والهند)، فقال أمام رئيس وزراء الهند ورئيس وزراء باكستان: "إننا لا نسمح لأي أحد أن يستغل أرضنا ضد أي جار، كما لا نسمح لأي أحد أن يبدأ حرب توكيلية في بلدنا".

الاتفاقية الأمنية مع أمريكا ومستقبل السلام الأفغاني

وفق التوقعات صوّب البرلمان الأفغاني الاتفاقية الأمنية الأمريكية الأفغانية والتي تجيز بقاء قوات الناتو في أفغانستان بعد عام 2014م. وكما هرول الرئيس الأفغاني أشرف غني نحو توقيع هذه الاتفاقية فإن البرلمان أيضا تعجل كثيرا ودون أي دراسة حولها، وخلافا لما يقوم به المجلس من انعقاد الجلسات في يومي الأثنين والأربعاء، تم انعقاد جلسة في يوم الأحد وأسفر التوصيت تمرير الاتفاقية بثلاثة آراء مناهضة وثلاثة أخرى ممتنعة.

وكانت الاتفاقية تنص على أنهاء المهمة العسكرية للقوات الأجنبية في أفغانستان بنهاية العام، وعلى أن تنحصر مهمة تلك القوات بداية عام 2015م، في تدريب القوات الأفغانية وإعطاء المشورة لها، ولكن قبل يوم واحد من وصول الاتفاقية إلى البرلمان الأفغاني، كشفت وسائل الإعلام الأمريكية أن أوباما الرئيس الأمريكي مدد المهمة العسكرية لقواتها في أفغانستان إلى عام آخر، هذا دون أن يقوم بإخطار الطرف الآخر في هذه الاتفاقية.

حملة لصالح الاتفاقية في البرلمان

وكان جليا منذ البداية بأن أمريكا لن تتعهد بأي جزء من هذه الاتفاقية، ولكن عملاء أمريكا كانوا يحاولون خداع الشعب وأن يظهروا هذه الاتفاقية مفتاح الأزمات كلها، وأن يسدوا دراستها حتى في البرلمان. وكان القلق يساور الجانب الأمريكي بشأن إجراء أي دراسة جادة لهذه الاتفاقية، لأنهم اعتبروا ذلك سبب ظهور مفادها للشعب الأفغاني وأنها لا تفيدهم في شيء، بل تطلق يد أمريكا أكثر من ذي قبل في التدخل وهو أمر تدور عليه رحى الحرب هنا.

ولذلك وُظف عدد من نواب المجلس، وخاصة النساء، من أجل الترويج لصالح هذه الاتفاقية داخل المجلس وأن يتم تمريرها دون مراجعة مفحصة.

منذ أن تم توقيع هذه الاتفاقية من قبل الحكومة الجديدة، كان هؤلاء النواب في زيارات منظمة بين مجلس النواب والسفارة الأمريكية، وعلى حد تعبير بعض النواب، ظهر ذلك في الإعلام أيضا، قُدمت قوائم بأسماء النواب الموالين لأمريكا ويُسّيرت السُبُل لتوقيع هذه الاتفاقية بطريقة عمياء.

ولم ينكر هذا النواب المؤظفون من قبل السفارة الأمريكية أيضا، وكانوا يرون من حق أي نائب أن يروج لصالح اتفاقية يرى فيها مصلحة للبلد وأن ذلك لا يخالف القانون.

قرار أوباما الأخير

جاء في المادة الثانية من الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان:

لا تنفذ قوات الولايات المتحدة أي نوع من العمليات الحربية في أفغانستان، إلا أن يتفق الطرفان على غير ذلك.

فمن دون أي توافق مع الجانب الأفغاني أصدر أوباما قراره ونقض هذه المادة من الاتفاقية. يقال إن دليل إصدار أوباما قراره خلافا للاتفاقية، يكمن في أن لوبي الجنرالات الأمريكيين ذكّروا أوباما بعدم قدرة القوات الأفغانية لإجراء مسؤولياتهم من دون دعم القوات الأمريكية. وجاء هذا على لسان جنرال أفغاني أيضا مؤكدا عدم قدرة القوات الأفغانية لسدة هجمات حركة طالبان من دون دعم جوي أمريكي.

ووصل اطمئنان الأمريكيين على تمرير الاتفاقية من قبل البرلمان الأفغاني إلى حد، كانوا لا يرون نقضهم لها قبل تصويب البرلمان عرقلة أمامها.

ولم يتم في مجلس النواب أي بحث بشأن التوازن الحقوقي لهذه الاتفاقية (أي عدم تناقضها مع قوانين البلد)، ولا من باب الصراحة القانونية، ففيما يكون أفغانستان ملزما بمفاد هذه الاتفاقية يبقى التزام أمريكا أخلاقيا فقط.

دوافع الحرب ومستقبل السلام

الحرب والعنف يحتاجان دوافع لا يمكن من دونها أن يسبب وجود الأسلحة في أيدي الناس القتال بينهم، وعلى سبيل المثال يجيز القانون الأمريكي حمل السلاح للأمريكيين، ورغم تواجد السلاح بأيدي آلاف الأمريكيين لا يسبب ذلك حربا ضد الحكومة الأمريكية.

يعترف المسؤولون الأمنيون للبلد بأن هجمات المعارضة المسلحة ازدادت بنسة 60% بعد تشكيل الحكومة الجديدة. ألا يظهر ذلك دوافع أخرى في صفوف المعارضة بعد توقيع الاتفاقية الأمنية؟

والحال أن الرئيس أشرف غني صرح بأن السلام يحتل الصدارة في قائمة أولوياته، وأنه من دون السلام لا ينجح أي برنامج في البلد.

ومن جهة أخرى قال الرئيس الأفغاني أشرف غني في لقاء مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ بأن إحلال الأمن في البلد يحتاج برنامجا دقيقا وليس تبديل المسؤولين الأمنيين.

برنامج الرئيس للسلام

بعد توقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا، رفضت حركة طالبان أي مفاوضات مع الحكومة الأفغانية والأمريكية واشتد قتالها. وبعد تمديد أوباما المهمة العسكرية لقواتها إلى بعد 2014م، يبدو مستقبل المفاوضات مع حركة طالبان مجهولا غامضا أسود.

بناءً على ذلك يمكن لأشرف غني أن يطلق برنامجا واحدا للسلام وهو السلام عبر السلاح، وهو ما يرمي إليه توقيع الاتفاقية الأمنية. تبقى القوات الأمريكية بعد عام 2014م، إلى جانب القوات الأفغانية وتحاول هزيمة حركة طالبان. تحدث الرئيس أشرف غني في لقاء مع عدد من أعضاء مجلس الشيوخ عن ضرورة تنفيذ عمليات عسكرية ضد حركة طالبان في ولايات مختلفة منها كندز، وبادغيس، وننكرهار، وهلمند... إلخ.

ويهدف الرئيس أشرف غني من خلال ذلك إلى تضعيف الحركة وإجبارها على محادثات السلام. وفيما لم تحصل الحكومة السابقة هذا الهدف رغم تواجد 120 ألف جندي أجنبي طيلة 13 سنة، يبقى الحصول عليه مجهولا ب12ألف جندي أجنبي وخلال عام واحد. النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني:info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com

رقم الهاتف: **784089590 (+93)**